

## كر وفر بين القاهرة وواشنطن في ملف حقوق الإنسان

### الولايات المتحدة تدرس حجب المساعدات العسكرية عن مصر

في أفغانستان وباتت التدخلات في الشأن الداخلي -وتحديدًا في الدول البعيدة عن المعسكر الغربي- ورقة محروقة ولن يجري تكرارها في الوقت الحالي مع مصر وهي حليف مهم لواشنطن.

وتعتزم واشنطن منح القاهرة 170 مليون دولار من أصل مبلغ قيمته 300 مليون دولار، وستحجب المبلغ المتبقي (130 مليون دولار) إلى أن تفي مصر بشروط غير محددة تتعلق بحقوق الإنسان.

وحاول بعض نواب الكونغرس من الحزب الديمقراطي حث الإدارة الأمريكية على حجب مبلغ الـ300 مليون دولار بالكامل كاحتجاج صارخ على حقوق الإنسان في مصر، لكن الإدارة اختارت طريقًا وسطًا وطلبت لترك الخطوط مفتوحة مع القاهرة، فالتصعيد المتواصل في مسألة المعونة قد يعكس صفا العلاقات ويؤثر على بعض التفاهات الإقليمية.



عبد المنعم سعيد

خطوات القاهرة  
تساعد واشنطن على  
تسويق قراراتها

واعتبر مراقبون في واشنطن أن القرار المتعلق بحقوق الإنسان أكثر ودية من القرارات المتخذة من قبل إدارات أميركية سابقة عندما تعلق الأمر بالمساعدات العسكرية لمصر، في إشارة إلى حجب جزء كبير منها خلال إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما.

وتعول القاهرة على العلاقة الوطيدة والطويلة مع وزارة الدفاع الأمريكية (البيتاغون) في عدم المساس بالمساعدات العسكرية التي تعد دليلاً على تفاهات مشتركة على مدار سنوات.

واعتقدت بعض الدوائر السياسية أن الزيارة التي قام بها رئيس جهاز المخابرات اللواء عباس كامل إلى واشنطن في يونيو الماضي طوت الكثير من الصفحات القاتمة بين الجانبين وأعادت ضبط مسارات العلاقة، خاصة من الناحية السياسية.

وتقدم الولايات المتحدة مساعدات عسكرية لمصر بنحو 1.3 مليار دولار سنويًا، ووضع الكونغرس شروطًا متعلقة بحقوق الإنسان على 300 مليون دولار من هذا المبلغ، ويمكن لوزير الخارجية نقض هذه الشروط والسماح بوصول المساعدات إلى مصر.

ودار نقاش مستفيض داخل الإدارة الأميركية في يوليو الماضي بشأن تعليق كل أو بعض المعونة العسكرية المقدمة للقاهرة والتي تقدر بنحو 300 مليون دولار.

ونسب موقع "بوليتيكو" إلى المسؤول الأميركي قوله إن وزير الخارجية أنتوني بلينكن يعزز عدم استخدام النقض الذي من شأنه أن يسحق له بإرسال الأموال دون نقصان.

وأثار مسؤولون في وزارة الخارجية الأميركية مسألة أحكام الإعدام التي صدرت في مصر بحق 12 شخصًا من جماعة الإخوان المسلمين قبل أشهر في حوارات جرت مع مسؤولين مصريين في كل من القاهرة وواشنطن، وتلقوا تفسيرات حيال طبيعة هذه الأحكام القضائية تفيد بأن المحكوم عليهم ارتكبوا جرائم جنائية وليست سياسية.



الملف الحقوقي يورق القاهرة

القاهرة - تبدو العلاقة بين مصر والولايات المتحدة كرا وفرًا في مجال حقوق الإنسان، على عكس التفاهات في عدد من القضايا الإقليمية، وكلما اتخذت الأولى خطوة تستقطب بها ود الثانية أجابتها الأخيرة بخطوة أكبر.

وبعد إعلان الحكومة المصرية السبت ما أسمته "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" لتأكيد أنها لا تتجاهل هذا الملف نقل موقع "بوليتيكو" الاثنين عن مسؤول أميركي قوله إن "إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن قررت حجب ونقيد بعض المساعدات العسكرية لمصر".

وتناقلت الخبر وسائل إعلام عديدة في العالم ولم يوجد له صدى داخل مصر، كنوع من التجاهل وعدم الاكتراث به أو محاولة لدراسة أبعاده خاصة أن القرار لم يصدر رسميًا عن الإدارة الأميركية حتى منتصف الثلاثاء، لكن الطريقة التي أعلن بها من خلال الموقع الأميركي تشير إلى أنه ينطوي على أغراض سياسية.

وأفاد موقع "بوليتيكو" بأن الحجب يسري على بعض المساعدات العسكرية المشروطة لمصر -وليس على معظمها- وقيمتها 300 مليون دولار، بسبب ما قيل إنه مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان وإن الأموال التي يسجري إرسالها ستوضع قيود على استخدامها.

وجاء هذا الموقف كحل وسط بين مسؤولين مؤيديين لتطويع العلاقة مع مصر وبين مشرعين ونشطاء قلقين مما يتسدد حول وجود انتهاكات في مجال حقوق الإنسان في البلاد.

ولم يحل التوافق السياسي والعسكري بين واشنطن والقاهرة في الأونة الأخيرة دون طرح ملف حقوق الإنسان، وذكرت إدارة بايدين أكثر من مرة على لسان مسؤولين كبار أن هذا الملف يصعب التهاون فيه، خاصة أن سمعة الحكومة المصرية سلبية فيه، ولم تمنع الخطوات الإيجابية التي اتخذتها من استمرار انتقاده.

وقدمت الحكومة المصرية تفسيرات اقتصادية واجتماعية عديدة حول خصوصية الأوضاع الداخلية والتحديات التي تواجهها وحاولت ترويض مفهومها الحقوقي، غير أن جميع التحركات لم تجد تجاوبًا ملموسًا من قبل إدارة بايدين التي تعتبر حقوق الإنسان من الملفات الحمراء التي يصعب غض الطرف عنها طوال الوقت.

وقال الخبير في الشؤون الدولية عبد المنعم سعيد إن المعلومات المتوفرة من خلال موقع "بوليتيكو" تقول إن ما جاء في التقرير "موجه بشكل أساسي إلى الداخل الأميركي وليس إلى الدولة المصرية لأن اللوبيات المعارضة للقاهرة داخل الحزب الديمقراطي والكونغرس تمارس ضغوطًا على بايدين لاقطاع جزء من المعونة وتحديد أوجه صرف جزء من المعونة هو لكمة بلقيها بايدين إلى المعارضين".

ووصف سعيد في تصريح خاص لـ"العرب" التحرك الأميركي في مجال حقوق الإنسان حاليًا بـ"المقبول من جميع الأطراف"، مشيرًا إلى أن خطوات القاهرة في هذا المجال تساعد واشنطن على تسويق قراراتها بشأن المعونة.

وتذكر أن هناك أجواء إقليمية لا تسهم في حدوث تطورات سلبية بين الطرفين في ظل النتائج الكارثية التي تسببت فيها هندسة الولايات المتحدة للأوضاع

## مجلس محاكمة الرؤساء والوزراء في لبنان مناورة للإفلات من العقاب

### القائد السابق للجيش يخضع للتحقيق في انفجار مرفأ بيروت



#### الحصانة وربط الفرس

ويرفض عدد من نواب البرلمان اللبناني استجواب زملائهم من جانب القضاء العدلي، مطالبين باتهامهم أمام المجلس الأعلى. ويرى حقوقيون لبنانيون أن طلب الاتهام هو بمثابة مناورة احتيالية لتهريب المتهمين من قبضة المحقق العدلي في قضية انفجار المرفأ، لأن لا جدية في الاتهام أمام هذا المجلس.

ويتوافق كلام الحقوقيين مع ميم الذي يرى أن "هذه المحاولة (أي عرضة الاتهام) هي مسعى للالتفاف على التحقيقات التي يجريها قاضي التحقيق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت، لأن الاتهام يتم بناء على آلية معقدة".

ويضيف الخبير الدستوري أن "الآلية طويلة، خاصة أن لجنة التحقيق النيابية التي تنظر في الاتهام ليست مقيدة بأي مهلة زمنية، وهذا يقود إلى تجميع القضية"، معتبراً أن الأمر قد يعرقل عمل قاضي التحقيق.

وحسب اليوم أخفق المجلس النيابي في تحويل استجواب النواب المتهمين إلى المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، في ظل إصرار شعبي على متوهم أمام القضاء، باعتبار أن الحصانات تسقط أمام هول جريمة مرفأ بيروت.

تأسيسه قبل 31 سنة (1990)، لأن أي إحالة إليه من جانب المجلس النيابي لم تحصل بتاتاً. ويشير إلى أن طريقة الإحالة إلى المجلس الأعلى معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً.

وتبدأ الإحالة بعريضة يوقعها خمس أعضاء المجلس (أي 26 نائباً من أصل 128)، ويتم رفعها إلى رئيس البرلمان وتتبعها إجراءات طويلة ومعقدة. وفي المقابل نكرت المفكرة القانونية -وهي جمعية أهلية مقرها بيروت وتضم قانونيين وباحثين- في دراسة على موقعها الإلكتروني أنها حصلت سابقة وحيدة دفعت المجلس النيابي إلى البت في طلب اتهام عام 2003، وذلك بحق كل من الوزيرين السابقين فؤاد السنيورة وشاهي برصوميان.

وأشارت المفكرة إلى أن النواب رفضوا التصويت على طلب اتهام السنيورة، ما أدى إلى رده، فيما وافقت غالبية 70 نائباً على طلب اتهام برصوميان بتهمة بيع رواسب نفطية.

ولكن في النهاية قرر البرلمان إغلاق ملف برصوميان وتبرئته بعد اعتبار أن الأفعال المسبوبة إليه غير ثابتة، ولا مبرر قانونياً لاتهامه أو ملاحقته.

نواب (يتم انتخابهم بالاقتراع السري وبالغالبية المطلقة من مجموع أعضاء المجلس النيابي الـ128)، وثلاثة نواب آخرين احتياطيين، بالإضافة إلى ثمانية قضاة من أعلى القضاة رتبة بحسب درجات التسلسل القضائي أو باعتبار الأقدمية إذا تساوت درجاتهم وثلاثة قضاة احتياطيين، بحسب المادة 80 من الدستور اللبناني.

ويقول الخبير الدستوري عادل ميم إن المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء منصوص عليه في الدستور اللبناني كمحكمة خاصة من أجل محاكمة الرؤساء والوزراء.

ويتولى المجلس الأعلى محاكمة رئيس الجمهورية على الجرائم العادية التي يرتكبها، أو على الخيانة العظمى أو على خرق الدستور، ويتهم أمامه رئيس الوزراء والوزراء بجرم الخيانة العظمى والإخلال بالواجبات المترتبة عليهم أو خرق الدستور. ويوضح ميم أن الاتهام يتم من جانب المجلس النيابي فقط ويتلخ من أعضائه.

ويغت الخبير الدستوري إلى أنه لم يحصل أن شهد المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء أي محاكمة منذ

ما زالت التحقيقات المتعلقة بانفجار مرفأ بيروت تراوح مكانها بعد أكثر من سنة على الحادث المروع، وسط رفض البرلمان اللبناني رفع الحصانة عن عدد من الوزراء السابقين الذين يشغلون حطاً نيابية للمثول أمام القضاء العدلي.

بيروت - لا تزال العقبات البرلمانية والأجندات السياسية تعيق تقدم التحقيقات المتعلقة بانفجار مرفأ بيروت قبل أكثر من سنة، فيما فشلت ضغوط أهالي الضحايا في تحقيق أي اختراق في الملف مع رفض البرلمان اللبناني رفع الحصانة عن نواب (3 وزراء سابقين) مطلوبين للمثول أمام القضاء العدلي وتمسكه بمثولهم أمام مجلس محاكمة الرؤساء والوزراء الذي أخفق في عقد أي محاكمة منذ تأسيسه قبل 31 سنة.

وخضع الاثنين القائد السابق للجيش اللبناني جان جهوجي (2008 - 2017) لجلسة تحقيق أمام القضاء في قضية انفجار مرفأ بيروت، فيما لا يزال البرلمان اللبناني متردداً ولم يرفع بعد الحصانة النيابية عن عدد من النواب المطلوب استجوابهم وسط اتهامات بمحاولة الالتفاف على التحقيق العدلي. وقرر المحقق العدلي الترتيب في اتخاذ إجراءات بحق قائد الجيش السابق، وذلك لاستكمال التحقيقات، وحدد جلسة لهذه الغاية في الثامن والعشرين من سبتمبر الجاري.



عادل ميمين

عريضة الاتهام النيابية  
مناورة للالتفاف على  
القضاء العدلي

ووفق تحقيقات أولية وقع الانفجار في العنبر رقم 12 من المرفأ، والذي تقول السلطات إنه كان يحوي نحو 2750 طناً من مادة نترات الأمونيوم الشديدة الانفجار كانت مُصادرة من سفينة ومُخزنة منذ عام 2014.

وقهوجي هو واحد من بين ستة من كبار الضباط السابقين والحاليين الذين ادعى عليهم المحقق العدلي في الثاني من يوليو الماضي، وطلب التحقيق معهم في القضية.

ومطلع يوليو الماضي طلب المحقق العدلي في القضية طارق البيطار رفع الحصانة عن 3 نواب (وزراء سابقين) للتحقيق معهم، وهم نهاد المشنوق وغازي زعيتر وعلي حسن خليل، إضافة إلى الوزير السابق يوسف فتينانوس.

إلا أن البرلمان لم يبت في الأمر، ورفع عدد من النواب عريضة اتهام تطلب الإن من بلاحة هؤلاء أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء لا أمام القضاء العدلي، وهو ما يرفضه أهالي الضحايا. ويتألف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء في لبنان من سبعة

## مكافأة أميركية للإبلاغ عن مسؤول في حزب الله

بمعلومات عنه بعد أن وصفته بأنه عصب جناح حزب الله العسكري. كما يقدم البرنامج مبلغ 5 ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات عن فؤاد شكر، وهو من كبار مسؤولي حزب الله.

وشكر له دور كبير في تخطيط وتنفيذ عملية تفجيرات كتحة المشاة البحرية الأميركية في بيروت في ديسمبر من العام 1983، والتي أسفرت عن مقتل 241 جندياً أميركياً.

اسمه طلال حسني حمية، وعصمت ميزاراني. وحمية هو مواطن لبناني لم يتم تحديد ميلاده بدقة، إذ أن المعلومات يدلي بمعلومات عن المسؤول في حزب الله اللبناني، طلال حمية. ووفق الموقع الإلكتروني للمكافآت من أجل العدالة، فإن حمية هو رئيس منظمة الأمن الخارجي التابعة لحزب الله، وهذه المنظمة تمتلك خلايا لها في جميع أنحاء العالم. ويستخدم حمية أسماء مستعارة إضافة إلى

## سوريا لا تزال غير آمنة لعودة اللاجئين

وقال هاني مجلي عضو اللجنة إن هناك "عودة لتكتيكات الحصار وما يشبه الحصار" في جنوب غرب سوريا، وهي منطقة شنت فيها قوات الحكومة المدعومة من روسيا حملة للقضاء على جيب للمعارضة المسلحة في مدينة درعا.

ويرد سياسيون لبنانيون أن بلدهم يستضيف نحو مليون و500 ألف لاجئ سوري، وأنهم يمثلون عبئاً على الاقتصاد اللبناني، الذي يواجه صعوبات عديدة، بينما تقول الأمم المتحدة إنه يوجد في لبنان قرابة مليون لاجئ سوري مسجل لدى مفوضية اللاجئين التابعة لها.

وأعلن الرئيس اللبناني ميشال عون في وقت سابق أن حجم خسائر لبنان بسبب تدفق اللاجئين السوريين بلغ 9 مليارات و776 مليون دولار، وشدد على ضرورة عودتهم إلى سوريا، رغم عدم انتهاء الأزمة.

الصعب عليهم إيجاد الأمن أو الملاذ الآمن في هذا البلد الذي مزقته الحرب. وذكر التقرير أن حالات الاعتقال التعسفي والحبس بمعزل عن العالم على يد القوات الحكومية مستمرة، فيما تواصل حالات الوفاة أثناء الاحتجاز وحالات الاختفاء القسري.

وتسببت الحرب، التي نتجت عن انتفاضة ضد حكم الرئيس بشار الأسد، في أكبر أزمة لاجئين في العالم، وتستضيف الدول المجاورة لسوريا نحو 5.6 مليون لاجئ في حين تستضيف الدول الأوروبية أكثر من مليون آخرين.

واستعاد الأسد أغلب الأراضي السورية، لكن ما زالت مناطق كبيرة خارج سيطرته. فالقوات التركية تنتشر في الشمال، آخر معقل كبير للمعارضة المسلحة المناهضة للأسد، وتتمركز قوات أميركية في المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد في الشرق والشمال الشرقي.

وقال باولو بينيرو رئيس اللجنة التابعة للأمم المتحدة أن الوضع بشكل عام يزداد قمامة، مشيرة إلى أعمال قتالية في عدة مناطق من الدولة الممزقة، وانهايار اقتصادها وجفاف أنهارها وتساعد هجمات تنظيم الدولة الإسلامية.

وقال باولو بينيرو رئيس اللجنة التابعة للأمم المتحدة أن الوضع بشكل عام يزداد قمامة، مشيرة إلى أعمال قتالية في عدة مناطق من الدولة الممزقة، وانهايار اقتصادها وجفاف أنهارها وتساعد هجمات تنظيم الدولة الإسلامية.

وقال باولو بينيرو رئيس اللجنة التابعة للأمم المتحدة أن الوضع بشكل عام يزداد قمامة، مشيرة إلى أعمال قتالية في عدة مناطق من الدولة الممزقة، وانهايار اقتصادها وجفاف أنهارها وتساعد هجمات تنظيم الدولة الإسلامية.



باولو بينيرو

من الصعب إيجاد  
ملاذ آمن للاجئين عند  
عودتهم إلى بلادهم